

الخطاب لم يسمعه أحد

يفتقر الأكراد في سورية إلى الخطاب الشفاف. كما أنهم يفتقرون إلى أساليب ترجمة تطلعاتهم. لقد استغرقوا أنفسهم في نقاشات بيزنطية حول المصطلحات السياسية: فمرة كانوا يختلفون مع الشيوعيين حول المسألة القومية، ومرةً يختلفون فيما بينهم حول الاهتداء بالماركسية أو حول أساليب العمل في الوسط الشعبي (كما حصل مع عناصر حزب العمال الكردستاني). وكان من الأبدى أن يؤسسوا خطاباً عصرياً علمياً يشرح نوايا الأكراد الواقعية المحقة، ولكنهم ثبتوا على خطابهم، فلم يصنع إخوانهم العرب إلى معاناتهم، وبقيت المسافة التي أسسها الاستعمار هي هي.

ولا يستغرين أحد إذا قلنا إن الأكراد كانوا عاجزين عن أن يوصلوا رسالتهم حتى إلى الشيوعيين. فالنقاشات والجلسات التي كانت تتم بين الفريقين في الغرف المغلقة كانت بلا جدوى. ولم يستطع الأكراد العزف على الوتر القومي مع الشيوعيين الأكراد (أمثال خالد بكداش)، فكيف بوسعهم أن يبلوروا آراءهم في الأوساط القومية العربية؟

نستطيع القول إن الأكراد، لعدم استطاعتهم نقل معاناتهم وتطلعاتهم إلى أشقائهم العرب، سببوا لأنفسهم ضياع فرصتين سانحتين في سورية. الفرصة الأولى هي بداية استلام «الحركة التصحيحية» الحكم في سورية، لأن الأرضية كانت مهيأة لهم (ولغيرهم) لكي يكون لهم حضور في سياق «الجبهة الوطنية التقدمية». والفرصة الثانية كانت فترة الاضطرابات الداخلية هناك في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، إذ كان المناخ أكثر ملاءمة لهم لإثبات حضورهم السياسي، وذلك لسببين: الأول هو أن السلطة كانت بحاجة إلى تقوية الجبهة الداخلية لمواجهة تيار «الإخوان المسلمين» المتطرف؛ والسبب الثاني هو أن الأكراد علمانيون، ولهذا فهم أقرب إلى السلطة بالنسبة إلى الأحزاب خارج «الجبهة».

يتقاسم الأكراد والعرب الجغرافيا والتاريخ والدين. وبين الطرفين الكثير من القواسم المشتركة الأخرى التي تحتم عليهما التكيف لإقامة علاقات سليمة ومنتزعة، بعيداً عن المواقف المسبقة والأوهام وازدراء الآخرين، أي بعيداً عما يشعر به الأكراد من مقولة «الامة الظالمة والامة المظلومة».

المشهد السياسي الكردي: تحولات

يدرك المتابع للوضع أن شكل تعاطي العرب مع الأكراد قد تغير في الربع الأخير من القرن الماضي. وكادت هذه العلاقة أن تهتز في أحداث القامشلي الأخيرة لو لم تتمكن الدولة السورية والأحزاب الكردية من السيطرة على الموقف. فقبل السبعينيات كان يتحتم على الأكراد العيش في أجواء قلقية ومضطربة: ففي سورية مثلاً، حتى إحياء الاحتفالات القومية كعيد النوروز كان يتم في المغارات أو في بيوت داخلية مغلقة، وأما في العراق فقد حصلت صدمات مسلحة في مواجهة السلطة المركزية. لكن سرعان ما انتقل الأكراد إلى مرحلة أخرى شبه مستقرة، إذ بدأوا لم الشمل السياسي من أجل بلورة الحضور الكردي في خارطة السياسية في سورية والعراق ليصبحوا رقماً مهماً في حسابات أصحاب القرار.

غير أننا لو أخذنا الأكراد في سورية نموذجاً فإن لم الشمل هذا لم يكتمل، بل أخذ منحى أكثر سلبيًا في حياتهم السياسية التي تشكلت للتو. ولقد عرفت هذه الفترة بفترة الشقاق الكردي، حيث طغت على سجلاتهم السياسية الشتائم والتهم بالانشقاق والعمالة. غير أن هذا الوضع لم يدم طويلاً، إذ تحررت الأحزاب من الاتهامات والمهاترات في السنين الأخيرة. لكن هذا لا يعني أنها انتقلت إلى مرحلة أخرى من الحياة متمسمة بالوئام والوفاق، بل انتقلت إلى سياسة المحاور وفتح قنوات التناحر السياسي.

العربي في العراق وسورية، الأمر الذي أصبح عقبة أمام وصول الرسالة الكردية إلى إخوانهم العرب.

المواطنة

يمكن القول إن الأكراد بدأوا يفتقرون إلى المواطنة مع إجراء الإحصاء الاستثنائي،^(٣) الذي تمّ حصراً في محافظة الحسكة السورية عام ١٩٦٢. وبموجب هذا الإحصاء تم إسقاط الجنسية السورية عن أكثر من ١٠,٠٠٠ مواطن كردي (في ذلك الوقت) بحجة أنّ هؤلاء أتوا إلى الأراضي السورية من الأراضي التركية، وأنّ عدداً كبيراً منهم ليسوا سوريين بل هربوا من الاضطهاد الذي كانت تمارسه السلطات التركية بحق أكراد تركيا في بداية القرن العشرين، أي بعد انتفاضات الأكراد كانتفاضة الشيخ السعيد البيبراني عام ١٩٢٥، وثورة الأكراد عام ١٩٣٣، وحركة الجنرال إحسان نوري باشا عام ١٩٣٦. والجدير ذكره أنّ الأكراد الذين تمّ إسقاط جنسيتهم السورية يقولون إنّ غالبيتهم - بل ربما كلّهم - كانوا مواطنين سوريين، وإنّ منهم من كان له دورٌ في الحياة السياسية والعسكرية في سورية قبل «الإحصاء».

والحقّ أنّه حتى لو افترضنا أنّ إسقاط الجنسية حصل لأنّ أولئك الأكراد ليسوا سوريين بل جاءوا من تركيا، فإنّ علينا أن نذكر بأنّ القانون السوري يعطي الجنسية لمن سكّن في سورية خمسة أعوام. وفي ضوء هذا القانون لا يجوز لهؤلاء الأكراد الذين يعانون مشقة الحياة أن يبقوا محرومين من الجنسية طوال عقود. بل الأسوأ أن يُحرم قطاع واسع من ممارسة

وفي المقابل، لم يستطع، بل لم يحاول، الأخ العربي استيعاب نشاط الأكراد أو «إسكاتهم» مقابل إعطائهم بعض الحقوق - وهي في الأصل مطالب سهلة نسبةً إلى حقوق الشعوب عامةً، مثل: الضغط على الجهات المختصة من أجل إعطاء الهوية السورية إلى من حُرّموا منها في بداية الستينيات، وإرجاع أملاك العائلات الكردية إلى أصحابها الذين حُرّموا منها نتيجةً لإسكان بعض العرب المغمورين من الرقّة في قرى الأكراد.^(١) هذا في الوقت الذي حافظ فيه الكرديّ (الأخ المهمّش) على أخلاقه الوطنية: فقد بقي ثابتاً أمام محاولات بعض الدول كتركيا اختراق الجسد السياسي الكردي السوري وتشغيل الأكراد ضد سورية وخدمة مصالحها، وخصوصاً عندما كانت الخلافات قائمةً بين سورية وتركيا، مثلما فعلت تركيا بدعمها لتنظيم «الإخوان المسلمين». كما أنّ حرص الأكراد على تهدئة الأوضاع بعد الأحداث الأخيرة في القامشلي، وتغليبهم العقل على العاطفة، وتمسّكهم بالوحدة الوطنية، تثبت كلّها أنّ الأكراد يواصلون حتى اليوم المحافظة على المصلحة الوطنية الجامعة.

ومن المؤسف أيضاً أنّ الأكراد لم يلاحظوا من الأوساط المثقفة العربية أحداً يدافع عن قضاياهم. وبمعنى آخر، لم يخرج من المثقفين العرب من يصيح بأعلى صوته: «كفى الشقاق الكردي - العربي»، برغم أنّ هذا الأخ المهمّش والمغلوب على أمره بأمرّ الحاجة إلى بيشكجي عربي.^(٢) بل لم يجد الأكراد أية مبادرة من العرب تُطالب بالحوار الكردي - العربي، اللهم إلا من الوسط المصري، وهو وسط بعيد عن الأكراد نسبةً إلى الوسط

- ١ - وهو ما يُعرف لدى الأكراد بـ «الحزام العربي»، الذي تمّ بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، وعلى أثره جرى بناء ٤١ قرية نموذجية للعرب الذين استقروا من محافظتي الرقة وحلب، وذلك على طول الخط الحدودي مع تركيا بدءاً من رأس العين حتى المالكية.
- ٢ - المقصود هو البروفسور إسماعيل بيشكجي، وهو تركي الأصل وأستاذ جامعي كرّس حياته مدافعاً عن القضية الكردية في تركيا، واعتُقل عدة مرات لهذا السبب. له كتب عديدة عن الأكراد، منها: **كردستان مستعمرة دولية**.
- ٣ - جرى بموجب المرسوم ٩٣ الذي وقّع عليه رئيس الجمهورية ناظم القدسي في آب (أغسطس) ١٩٦٢ إحصاء الأشخاص القاطنين في محافظة الحسكة. وقد تمّ الإحصاء في ١٠/٥/١٩٦٢، وليوم واحد، وجرّد ما يقارب ٢٠٪ من مجموع السكان الأكراد من جنسيتهم.

واجباتهم تجاه وطنهم، كالدفاع عن الوطن من خلال أداء خدمة العلم (العسكرية)، ويُحرم من ممارسة الحرية والحركة والعمل: فهؤلاء لا يستطيعون حتى النوم في الفنادق، ولا يحقّ لهم أن يكونوا موظفين في سلك الدولة. هذه نقطة أولى.

أما النقطة الثانية فهي أنّ الأكراد منذ أكثر من عقدين محرومون من أن يُمتلأوا في مجلس الشعب السوري، باستثناء دورة عام ١٩٩١. فأغلب ممثليهم عن المناطق الكردية يتم تعيينهم من قبل إدارة المحافظة، أو عن طريق قائمة «الظل» أو «القائمة السوداء»، الأمر الذي يحرم الأكراد من حرية اختيار ممثليهم في مجلس الشعب، ومن ثم يُحرمون من نقل معاناتهم وهمومهم إلى السلطات العليا بطرق نزيهة. هذا بالإضافة إلى أنّ وصول هؤلاء إلى مجلس الشعب مسألة مهمة لأنها تخدم الوحدة الوطنية التي هي أهم شعار يجب رفعه دائماً ولاسيما في هذه المرحلة.

أما النقطة الثالثة فهي التعليم. أذكر أنّي قرأت حلقات^(١) في مجلة الحوار الكردية عن مذكرات معلّم يدرّس في القرى الكردية ويُعاني صعوبة في تعليم الأطفال الأكراد: فهؤلاء لم يكادوا يتمرنون على النطق، فكيف إذا طُلب منهم أن يقرأوا ويكتبوا الألفاظ العربية التي هي غير الألفاظ التي تعلّموها من آبائهم وأمّهاتهم؟! ثم إنّ هذا المعلّم غريب عنهم لا لأنّه عربي، بل لأنّه ابن مدينة أيضاً. والسؤال الذي يطرح نفسه: أيّ ثقافة ستتكون لدى هؤلاء الأطفال الأكراد؟ أيّ ثقافة تمجيد الدولة، أم الثقافة العنصرية التي ستتمو في دواخلهم وأذهانهم كلّما تقدّموا في العمر؟

انتقادات وماخذ

قد نستطيع القول إنّ الحالة الكردية في سورية والعراق تخطّت حدود الأكراد وأصبحت شأناً عاماً، وخصوصاً عندما أبدت «جهات» سورية تعاطفها مع بعض مطالب الأكراد، وتفهمّت

غالبية الفعاليات والقوى العراقية تطلّعات الأكراد في الفيدرالية. لكنّ يبقى هناك الكثير من المآخذ، وأهمّها:

• أنّ غالبية المثقفين العرب لم يعلنوا موقفاً صريحاً وواضحاً من مظاهر التعريب التي كانت تمارس بحق الأكراد. بل إنّ بعض المثقفين كرّسوا هذه السياسة وثقّوها في كتاباتهم لدرجة أنّهم تجنّبوا ذكر معالم كردية أو أيّ دورٍ كردي في بناء الوطن.

• عند الحديث عن تاريخ سوريا الحديثة لا يتطرق أحدٌ من المؤرّخين العرب إلى دور الكرد في هذا التاريخ، على الرغم من إسهام هؤلاء، وأحياناً في أعلى المستويات. ومن الأمثلة: ثورة إبراهيم هنانو في سورية ضد الاستعمار الفرنسي، وحركة سعيد آغا دقوري في عامودة، وحركة حاجو هفيري في تربة سبي (قبور البيض). كما كان محو ايبو شاشو أول من أطلق رصاصة على الفرنسيين في سورية، وكان أحمد بارافي أول من رفع العلم السوري على مبنى السراي في دمشق، وكان عبد الكريم عتريس هو من أسقط العلم الفرنسي عن سارية مجلس النواب ووضع العلم اللبناني مكانها.

• إخفاء انتماء هوية هؤلاء الأكراد الذين شاركوا وما يزالون في القرار السياسي، تحت حجة أنّنا «شعب واحد». لقد نسي الطامسون أو تناسوا أنّ الاعتراف بالانتماء إلى الهوية الثقافية أو القومية لا يعني فصل شعبٍ عن آخر ضمن الوطن، بل زيادة التنوع أو الموزاييك داخل هذا الوطن؛ وهو ما يُعكس بشكل إيجابي على الوطن ويساهم في تماسكه بالحفاظ على نسيجه الاجتماعي.

• أنّ الأكراد لا يتمتّعون بحقوقهم، خلافاً للأرمن أو الجركس الذين يمارسون هذه الحقوق ولهم نوادٍ ونقابات ويدرّسون ويمارسون فلكلورهم وتراثهم.

١ - نُشرت مجلة الحوار في عدديها ١٨ - ١٩، شتاء/ربيع ١٩٩٧ - ١٩٩٨، وفي العدد ٢٠ من صيف ١٩٩٨، نصّاً أدبيّاً للروائي السوري فيصل خرتش على حلقتين بعنوان: «عين الحجر (أوراق معلم وكيل في ديار الغربة)» و«مذكرات معلم وكيل في قرية كردية».

من المسؤول؟

ثمة شريحة تنمو في أوساط الأكراد يومياً تطالب بدولة كردية مستقلة، نابذة لكل من يتحدث عن العلاقة العربية - الكردية، بالرغم من أن غالبية أولئك المطالبين الأكراد يحملون شهادات من الجامعات العربية (حلب، بغداد، دمشق..)، وثمة من تعلم الأدب والثقافة العربية، وهناك أسماء لامعة من الأكراد في المشهد الثقافي العربي (كسليم بركات). لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: ما الذي أوصل بعض المثقفين الأكراد إلى شتم من يتحدث عن العلاقة العربية - الكردية؟

لا شك أن الظروف والمعطيات الجديدة في الشرق الأوسط تتحمل قسطاً كبيراً من المسؤولية. يُضاف إلى ذلك التطورات التي حصلت مع الأكراد [في العراق]، خصوصاً في تعاطيهم مع الحرب الأميركية. لكن قبل هذا، ألم يكن بوسع العرب أن يَحْمُوا الأكراد من أي تطور يسيء إلى العلاقة العربية - الكردية؟ لقد كان بوسع العرب أن يَحْمُوا الأكراد من أي انزلاق، وما زالوا يستطيعون أن يصحّحوا مواقفهم - السانحة أحياناً - من مستقبل الأكراد وأن يقفوا إلى جانبهم ويدافعوا عن حقوقهم.

في كل الأحوال، فإن التاريخ والجغرافية يفرضان على الشعبين العيش المشترك، وعليهما قراءة العلاقة من جديد وقراءة معنى حق تقرير المصير، ومعنى الديمقراطية. وفي تصوّرنا أن الوقت قد حان ليجلس الشعبان ويتحدثا بجرأة وجدية عما يشغل بالهما، بعيداً عن الاستعلاء والوقوية.

إن جزءاً كبيراً من الأكراد يريد الخروج من تحت رحمة القوميين، الكرد والعرب، ويريد حياة آمنة تصان فيها حقوق الإنسان.

فاروق حجي مصطفى

كاتب في الشؤون الكردية.

• لم يتفهم كثير من المثقفين العرب أن الأكراد المعاصرين حافظوا على سماتهم وأخلاقهم الوطنية، ووقفوا إلى جانبهم ضد المخططات الصهيونية. وتناسوا أو نسوا أن قلعة الشقيف وحدها (في لبنان) شهدت سقوطاً ثمانية شهداء كُرد دفاعاً عن لبنان والمقاومة الفلسطينية عام ١٩٨٢. وتناسوا أو نسوا الشهداء الكثر في حرب تشرين التحريرية. ولعل حرص الأكراد على تمكين الجبهة الداخلية دليل قاطع على ذلك كما سبق أن ذكرنا. وبالرغم من ذلك يردّد بعض المثقفين القوميين العرب، وربما الأغلبية منهم، مقولة «أصبحنا - نحن العرب - بين فكّي الكماشة: من جهة تل أبيب، ومن جهة أخرى زاخوا» والحقيقة أن الترويج لهذه المقولة لا يخدم الكرد ولا العرب، بل سيؤثر سلبيًا في الأكراد لأنه يؤدي إلى أن ينظر الكردي إلى العربي بوصفه «آخر» لا بوصفه شريكاً في الوطن والدين والثقافة التي تربى عليها العرب والكرد معاً. من هنا يتبادر إلى الذهن السؤال التالي:

لماذا يعتبر هؤلاء المثقفون العرب أن الأكراد حين يستقلّون بدولة خاصة بهم سيكونون بمثابة إسرائيل ثانية، في حين ليست هناك نقاط تجمع الأكراد بإسرائيل، بل هم بعيدون عنها لحمًا ودمًا وعقيدةً وروحاً؟ فإذا كان هناك بعض الجهات الكردية تطالب بالاستقلال، فإن الأكراد مثلهم مثل بقية الشعوب الأصلية في المنطقة، مثلهم مثل الإيرانيين أو الأتراك، فهل أصبح هذان الشعبان إسرائيل ثانيةً بالنسبة إلى العرب؟

ثمة تصوّر عند العرب مفاده أن الأكراد ليسوا أصحاب أرض، وأنه ليس هناك وطن اسمه «كردستان»، وأن منطقة الأكراد تعود إلى الآشوريين أو السريان أو الشعوب الأخرى. لكن الحقيقة تقول العكس: فالأكراد مستقرون على هذه الرقعة الجغرافية على الأقل منذ مئات السنين، وقد أتوا إلى المنطقة نتيجة هجرات القبائل الهندو - أوروبية التي حدثت قبل ألف عام أو أكثر... مثل العرب الذين هاجروا من موطنهم الأصلي، شبه الجزيرة العربية!